مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الخامس ـ العدد الثالث

رجب ـ رمضان ١٤٢٤هـ
(أكتوبر ـ ديسمبر ٢٠٠٣م)

- البُعدُ الدلالي في الخلافات النحوية في إعراب آيات القرآن الكريم
- الدرس الصوتي عند الكوفيين
- سرد المسائل ورد الأجوبة وفق السائل للرعيني الإشبيلي
- قراءة في غريب القرآن للسجستاني
- تاريخية العروض الخليلية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣

• البُعدُ الدلالي في الخلافات النحوية
شريف عبدالكريم النجار ٧

• الدرس الصوتي عند الكوفيين
خليل إبراهيم العطية ٩٣

• سرد المسائل ورد الأجوبة وفق السائل
حياة قارة ١٤٣

• قراءة في غريب القرآن للسجستاني
ضاحي عبدالباقي محمد ١٧٣

• تاريخية العروض الخليلية
أبو عبدالرحمن بن عقيل ١٩١

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهيم بن سـليـمان الـشمـسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــله ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــسن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ سـلـيـمـان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـد الـعـلي الـودغـيـري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـبـدالـله بن حـمـد الخـثـران	أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
⋆ عـــلي أبـــو المـــكـــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـاد بن عـيـد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـحـمـد بن حـسن بـاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ مـحـمـد رشـاد الحـمـزاوي	أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
⋆ محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
⋆ عـثـمـان بن مـحـمـود صـيـني	أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ المرسلين أمَّا بعد :

فإن العربية من أوسع اللغات، ومن أكثرها مفردات، فقد بلغت من الدقة في أداء المعاني شأواً بعيداً، ففرقت ألفاظها بين مدلولاتها بصورة متناهية الدقة، وأخذت من اللغات الأخرى ما احتاجت إليه مما عرف بالدخيل والمعرب، وتعددت وسائلها تنميها وترقيها في مواكبة زمنها، إن سعة العربية مسألة مهمَّة أدركها كل من تصدَّى لخدمتها، وأشار إلى سعة العربية والعلم بها الشافعيُّ – رحمه الله تعالى – فقال : " ولسان العرب أوسع الألسنةِ مَذهَباً، وأكثرُها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميعِ علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ، ولكنه لا يذهبُ منه شيءٌ على عامتها، حتى لا يكونَ موجوداً فيها من يعرفه .

والعلم به – يعني لسان العرب – كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيءٌ " الرسالة ٤٢ .

ثم قال – رحمه الله تعالى : " والعلمُ بها عند العرب كالعلم بالسنَّةِ عند أهل الفقْهِ، لا نعلمُ رجلاً جمعَ السننَ فلم يذهب منها عليه شيءٌ، ثم إذا جُمع علمُ عامَّةِ أهلِ العلم بها أتى على السننِ، وإذا فُرِّقَ علمُ كلِّ واحدٍ منهم ذهب عليه الشيءُ منها، ثمَّ كان ما ذهبَ عليه منها موجوداً عند غيره" .

فإذا كانت هذه هي حال العربية، ومعاجمها خير شاهدٍ على هذا، وجهود الأسلاف مصابيح مضيئة في طريق العربية وشعابها ووهادها، فلم لم تساير العربية علوم العصر الحديثة، ومستجداتها الكثيرة؟ ولماذا كان التعويل على اللغات الأجنبية في تعليم كثير من العلوم، والعالم العربي لا يشكو من قلة المختصين في هذه العلوم؟

إن التساؤل الملحَّ الذي نراه الآن وفي كل آونة مع هذا السباق المحموم في ميادين التقنية، والتنافس الضخم والهائل على الإصدارت المتوالية مما لم يكن له وجود في

أوقات قريبة، وفي تسارعٍ؛ إن صحَّ التعبير، فهو كما قيل: في لَجَّةٍ أمسكْ فلاناً عن فل، إن تساؤلاً يطرح؛ فيقال: أين العربية؟ وأين أهلوها الذين يفزع إليهم في الملمات؟

إن التسارع اليوم شغل الكثيرين، وأعشى أعينهم عن التفكير في وسائل التخاطب، وغابت عن عقولهم لغتهم الأم التي يؤدون من خلالها مكتسباتهم المعرفية إلى الحرص الآني على أن يفهموا فقط دون اكثرات بما يطلب إليهم أن يُفْهِموه، فلما وصل الأمر إذا هم صفر اليدين من لغتهم فصاروا إلى لغة الآخر إذعاناً وتسليماً.

ولم يقف الأمر عند هذا، فلما سئلوا التعريب ـ وبضاعتهم قاصرة عن كنهه – ذموا العربية واتهموها بالقصور عن مواكبة العصر.

هذا الأمر جوابه الفقرة الأولى من كلام الشافعيِّ؛ رحمه الله تعالى ورضي عنه.

إن الأسباب التي أدت إلى هذا ليست كثيرة لكنها صعبة وعنيفة ؛ لمواجهتها حقيقة مُرَّةً يدركها من عايش هذه اللغة ودرس نحوها وتصريفها وأصواتها، واستبطن أسباب التقهقر والتأخر.

أما الفقرة الثانية من حديث الشافعي ـ وهي أن العلم بالعربية كالعلم بالسنن عند أهل الفقه ـ فهو كلام غاية في النفاسة، فعلم العربية محتاج إلى فقهاء فيه، كما أن الشريعة محتاجة إلى فقهاء يعرفون السنة، ويستطيعون بعلمهم الشرعي إدراك الأحكام الكلية والجزئية، وحسن إنزال الأحكام إنزالاً شرعياً، فكذا العربية فما كلُّ من أدرك شيئاً من علوم حقَّ له أن يفتي فيها، فهل أدركت المجامع العربية ذلك؟!

ليت المعاصرين أدركوا أهمية التخصص الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر، وأعطوا القوس باريها، وانتظروا منهم أن يعالجوا الأمر على الوجه المرضي، لو فعلوا لكان الأمر أحسن حالاً وربما اختفت الشكوى أو خفّت.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

البُعْدُ الدِّلالِيُّ في الخِلافَاتِ النَّحْوِيَّةِ
في إِعْرَابِ آيَاتِ القُرآنِ الكَرِيْمِ
(نَمَاذِجُ مِنْ كِتَابِ المُشْكِلِ لِمَكّيّ)

شريف عبد الكريم النّجّار

أستاذ النحو والصَّرف المساعد

في كليّة المعلمين بالأحساء

مُلخّصُ البَحْثِ

تُبَيّنُ هذه الدّراسَةُ أهَميَّةَ المَعْنى في البَحْثِ النّحْوي، فهو الأصْلُ الّذي يُعْتَمَدُ عليه في البحث، ولا غناءَ عنه في الإعْرابِ، فالإعرابُ فَرْعُ المَعنى، وهو عَلامَةٌ تدُلُّ عليه، فالمَعْنى لا يَتَّضِحُ إلاّ به، فإذا تَغيّرَ إعْرابُ مُفْرَدَةٍ في جُمْلَةٍ تَغيّرَ معه المَعنى المَفْهومُ من الجُمْلَةِ كُلّها، ومَعْلُومٌ أنّ مُرادَ المُتَكَلِّمِ مَعْنىً واحِدٌ ليس غيْرَ، مَهْما اخْتَلَفَتْ آراءُ النّحاةِ في بيانه بإعْرابهم.

اتّخَذَ الباحِثُ من كتابِ مُشْكِلِ إعْرابِ القُرآنِ لِمَكّي بن أبي طَالِبٍ مَصْدَراً رَئيساً ، ورَأى أنْ يُدَلِّلَ على قِيمَةِ المَعنى في خلافِ النّحاةِ في إعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَريمِ، فَخِلافُ النُّحاةِ في إعْرابِها يُؤَثِّرُ في فَهْمنا لَهَا، فاخْتارَ لِذلك مَجْموعَةً من الآياتِ القُرآنيَّةِ المُخْتَلَفِ في إعْرابِها من كتابِ المُشْكِلِ، ورَتّبَها على ما ذَكَرَه النُّحاةُ في إعْرابِها.

وقد دَرَسَ الباحِثُ هذه الآياتِ دِراسَةً مُفَصَّلَةً، فبَيّنَ آراءَ النُّحاةِ المُخْتَلِفَةَ في إعْرابِ الآيةِ، وكَشَفَ عن أثَرِ تَعَدُّدِ هذه الآراءِ في المَعْنى، مُسْتَعيناً بِما ذَكَره المُفسّرون في تفسيرها، وبِخاصَّةٍ في تَرْجيحِ الرَّأيِ النَّحْويِّ المناسبِ للمَعنى الّذي أشاروا إليه.

مـقدّمـــــة

الحَمْدُ لله ربّ العالَمين، والصّلاةُ والسّلامُ على النّبيّ الأمين مُحَمّد بن عَبْد الله إمامِ الخَلْقِ وسَيّدِ المُرْسَلين، وعلى آله الّذينَ اهْتَدوا بِهَدْيه واسْتَنّوا بسُنّته، وأَصْحابه الأبْرارِ المَيامين، الّذينَ سَلَكوا مَنْهجَه ونَصَروه بالتَّطْبيقِ والتَّبْليغِ، فانْتَشَروا في الأَرْضِ فاتحين ولدينه داعين، وبَعْدُ:

إذا كَانَ الإعْرابُ فَرْعَ المَعْنَى، فالمَعْنى هو الأَساسُ الّذي يُعْتَمَدُ عليه في أَيَّة دراسة لُغَويَّة، فَيُفْتَرَضُ في أَيِّ إجْراءٍ لُغويّ أَنْ يَهْدِفَ إلى فَهْمِ المَعْنى وكَشْفه؛ إذْ إنَّه الأَصْلُ في أَيِّ اتِّصالٍ لُغويّ، والإعْرابُ كاشفٌ لهذا المَعْنى، فالمُفْتَرَضُ أَنْ يَكونَ المُعْرِبُ قَد أَدْرَكَ المَعْنى في النّصّ، ثُمَّ يَكونَ هذا المَعْنى هادياً له في إعْرابه، فَيُصْبِحَ الإعْرابُ علامَةً على المَعْنى وكاشفاً له.

وقد ظَهَرَ في وقتٍ مبكرٍ منْ تاريخ النَّحْوِ العربي الخلافُ بَيْنَ النُّحاة في كَثيْرٍ من القَضايا بَعْضُها في أُصُولِ النَّحْوِ، إذْ إنّ مَدى التَّمَسُّك بهذه الأُصول عِنْدَ البَصْريّين ليسَ كما هو عِنْدَ الكُوفيّين، ويَتَعَلَّقُ بَعْضُها بقَواعدَ نَحْويَّة، فالفاعلُ يَجُوزُ له أَنْ يَتَقَدّمَ على فِعْله عِنْدَ الكُوفيّين، ولا يَجُوزُ ذلك عِنْدَ البَصْريّين، ونَتَجَ عن هذا الخلاف اخْتلافٌ في إعْراب النُّصُوص، فَكانَ يَظْهَرُ عِنْدَهم للكَلِمَة الواحدَة في بيتٍ من الشِّعْرِ أَوْ في آيَةٍ قُرآنيّةٍ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ وزيادَةٌ.

والنّاظرُ لهذه الأوجه الإعْرابيّة قَد يَظُنُّ أَنَّ لهذه الكَلِمَة في هذا التَركيب معانيَ، والحَقُّ أَنَّه مَعْنىً واحدٌ، ولكنّ خلافَ النُّحاة في إعْرابِ الكَلِمة هو السّبَبُ في وُجُودِ هذه المَعاني المُخْتَلِفَة، فَكُلُّ إعْرابٍ من هذه الأَعاريب يُعْطي مَعْنىً مُخْتَلِفاً عن الآخرِ، فالإعْرابُ عَلامَةٌ على المَعْنى وكاشفٌ له كَما ذُكِرَ.

وقَدْ رَأَيْتُ أَنْ يَكونَ مَوْضُوعُ هذا البَحْثِ خِلافَ النُّحاةِ في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَرِيمِ،ومَدى تَأثيْرِ الأَعاريبِ المُخْتَلِفَةِ في فَهْمِ المَعْنى عِنْدَ المُتَلَقّينَ لها، وَوَسَمْتُه بـ(البُعْدُ الدِّلاليّ في الخِلافاتِ النّحْوِيّةِ في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَرِيمِ) مَدْفوعاً بأُمورٍ: مِنْها أَهَمّيّةُ المَعْنى عِنْدَ إِعْرابِ التّرْكيبِ، فهو المُعْتَمَدُ والأَصْلُ في البَحْثِ اللُّغَويّ ، ومِنْها الرّغْبَةُ في إِظْهارِ أَثَرِ اخْتِلافِ الإِعْرابِ في المَعْنى في آياتِ القُرْآنِ، ومِنْها إِظْهارُ أَثَرِ سَيْطَرَةِ القاعِدَةِ النَّحْوِيّةِ في المَعْنى، ومنها إِبْرازُ بَعْضِ أَسْبابِ الخِلافِ النَّحْوِيِّ في إِعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَرِيمِ.

ورأى الباحِثُ أنْ يَخْتارَ مَجْموعَةً من الآياتِ القُرْآنيّةِ المُخْتَلَفِ في إِعْرابِها، واعتَمَدَ في هذا على كِتابِ (مُشْكِلِ إِعْرابِ القُرآنِ) لِمَكّيِّ بنِ أَبي طالِبٍ القَيْسيّ، وراعى في اختِياره التّنَوّعَ في المَوضوعاتِ النّحوية التي تنتمي إِليها الآياتُ المُخْتَلَفُ فيها، فقامَ بِدِراسَتِها دِراسَةً مُفَصَّلَةً، وعَرَضَ آراءَ النُّحاةِ فيها، ثُمّ بَيّنَ أَثَرَ هذه الآراءِ في المَعْنى، وعادَ إِلى كُتُبِ التَّفسيرِ مُسْتَعيناً بِها للوُصُولِ إِلى المَعْنى الصّحيحِ للآيَةِ وتَرْجيحِ الرّأيِ النّحْويّ الّذي يَدُلُّ عليه.

و قد بَدَأْتُ هذا البَحْثَ بِمُقَدِّمَةٍ تَحَدَّثْتُ فيها عن (التّأويلِ والمَعنى والإِعرابِ) والعَلاقَةِ بَيْنَها عِنْدَ النُّحاةِ والمُفسّرين، فتَطَرَّقْتُ فيها إِلى أثرِ التَّأويلِ والتَّقْديرِ كما اسْتَعْمَلَه النُّحاةُ في المَعْنى، وتَناوَلْتُ أَيْضاً العَلاقَةَ بَيْنَ الإِعْرابِ والمَعنى.

وتلا هذه المُقَدّمَةِ حَديثٌ عن اهْتِمامِ النّحاةِ بِإِعْرابِ القُرآنِ وإِبْرازِ مَعانيه، فأَشَرْتُ إِلى بعْضِ ما وَضَعَه النُّحاةُ من مُصَنَّفاتٍ، وفرّقتُ ما بينَ كُتبِ المَعاني والإِعْرابِ، ثُمّ تَحَدّثْتُ عن كتاب (مُشْكِلِ إِعْرابِ القُرآنِ) مَرجِعِ هذا البحْثِ، وقد حَمَلَ هذا المَوضوعُ عُنْوانَ (كتابُ مُشْكِلِ إِعرابِ القُرآنِ لمكيّ بن أبي طالب).

وتَناوَلْتُ بَعْدَ ذلك الآياتِ المُخْتارَةَ من كتاب المُشْكِلِ، وقسَّمتها عَشْرَةَ مَواضِعَ، هي: (الفاعِل) و(المَصْدَرُ والإِغْراء) و(والمَفْعولُ به والمَفْعولُ معه والعَطْف)

و(المَفْعُولُ لَه والحال) و(الحالُ والتّمييزُ والنَّعْتُ وخبر كان) و(المُسْتَثْنى والبَدَلُ) و(العَطْفُ) و(لُغَةُ أَكَلوني البَراغيثُ) و(مَوْضِعُ المَبْني من الإِعْرابِ) وتَضَمّنَ الأسْماءَ المَوْصولَةَ وأسْماء الإِشارةِ والمَصْدَر المُؤَوّل ومَوْضِع الجُمْلَةِ، ومَوْضِع شِبْه الجُمْلَةِ و(حُروف المَعاني).

وخَتَمْتُ هذه الدّراسَةَ بِخاتمَةٍ تَضَمّنَت الحَديثَ عن أهَميةِ المَعنى عندَ النّظَرِ في إِعْرابِ أيِّ نَصٍ، وهو ما حاوَلْتُ اسْتِخْلاصَه من الدّراسَةِ، وتلا ذلك حَديثٌ عن أبْرَزِ النّتائجِ التّي تَوَصّلْتُ إِليها.

وختاماً، هذا جَهْدي قَدّمْتُ فيه ما أَقْدَرَني اللهُ على تَقْديمِه، كما أفْتحُ صَدْري لأَيِّ نَقْدٍ مُفيدٍ، وأرجو أنْ يُفيدَ الباحثون من هذا البحث كما أفَادَ الباحِثُ من غَيْرِه، كما أرجو أنْ يغفرَ لي ربُّ العالمين ما في هذا البحثِ من نَقْصٍ وزَلَلٍ.

والحمد لله رب العالمين.

التَّأويلُ والمَعْنَى والإعْرَابُ

وَرَدَتْ كَلِمَةُ التّأويلِ في كِتابِ اللهِ في عِدّةَ آياتٍ، وهي تَدُلُّ في مُعْظَمِها على مَعْنى (التَّفسير)، منها أَرْبَعَةُ مَواضِعَ في سورَةِ يوسف بِمَعنى تَفْسيرِ الرُّؤى، يَقولُ تَعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأحَادِيثِ﴾ [يوسف: من الآية١٠١]، ووردَتْ في مَواقِعَ بِمَعْنى حُدوثِ التّفسيرِ المُتَوَقّعِ، منها قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: من الآية ٥٣]، ووردَت كَلِمَةُ التّأويل في كَلامِ المُصْطَفى ﷺ، فَرُوِيَ عَنْ سَعيد بن جُبَيْرٍ أَنَّ الرّسولَ ﷺ دعا لابن عَباس فَقالَ: "اللّهمّ فَقّهه في الدّينِ وعَلِّمْه التَّأويلَ"(١)، فاسْتَعْمَلَها رَسولُ اللهِ ﷺ في المَعْنى القُرآني نَفسِه الّذي اسْتُعْمِلَ في سُورَةِ يوسف، وهو التفسير والتَّوضيح، وهذا يَعْنِي أنَّ قَوْلَنا: إنَّ عَصْرَ الصّحابَةِ والتّابعين عَصْرُ تَأويلٍ أَنَّهم عنوا بالبَحْثِ عن مَعانِي الآياتِ وتَفسيرها تفسيراً يَحْمِلُه ظاهِرُ النّصِّ لا يَخْرَجُ عنه أو يَقْلِبُه ويُغيّره.

فالتّأويلُ في عَصْرِ الصّحابَةِ والتّابعين كانَ يَعني الوُصُولَ إلى فَهْمِ الآياتِ القُرْآنيّةِ دونَ اللّجُوءِ إلى النَّظرَةِ الفَلْسَفيّةِ إلى المَعْنى الّذي تَحْمِله الآيَةُ، ولِذلكَ لَمْ تَكُنْ تَجِدُ عندَهم لِلآيَةِ سِوى مَعْنىً واحِدٍ أَو اثْنَيْن على الأكثَر، وهذا يُشيرُ إلى عَدَمِ وُجُودِ الخِلافِ بَيْنَهم في مَعانِي الآياتِ.

واخْتَلَفَ المُسْلِمونَ بَعْدَ ذلك في تَفْكيرِهم الديني، وافْتَرَقوا فِرَقاً كَثيرَةً، فَمِنْهم الشّيعَةُ والسُّنّةُ والزّيديّةُ والمُعْتَزِلَةُ وغيْرُها من الفِرَقِ، وكُلُّ فِرْقَةٍ منها تَرى أَنَّها على حَقٍّ، لَها فَهْمُها وتَفكيرُها، ونَظْرَتُها إلى الأُمورِ نَظْرَةً تَخْتَلفُ عن غَيْرِها.

(١) الحديث في مُسْنَدِ الإمام أحْمَد بن حَنْبل رقم ٢٢٧٤ مُسْنَد بني هاشم.

وأَخَذَ التَّأْويلُ بَعْدَ ذلك يَنْحو مَنْحًى آخَرَ ، فقد أَصْبَحَ عُلَماءُ كُلِّ فِرْقَةٍ يَذْهَبونَ بالكَلامِ شَرْقاً وغَرْباً ويُفَسّرونَه بِما يُوافِقُ مَذْهَبَهُم، فَيَقْلِبون الآياتِ والأحاديثَ ويَصْرِفونَها بَعيداً عن ظاهِرِها، وهذا ـ فيما أَرى ـ نَظَرٌ فَلْسَفيّ، فالعالِمُ يَسْعى جاهِداً إلى التّوفيقِ بَيْنَ مَذْهَبِه والآيةِ، ولِذلك يَنْظُرُ إلى الآيَةِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ زاوِيةٍ، ويُقَلّبُ النَّظَرَ فيها وفي احتِمالاتِ معانيها حَتّى يَجِدَ مَعْنًى يُؤَيِّدُ اتِّجاهه.

ونَتيجَةً لهذا الاخْتِلاف كَثُرَتْ الآراءُ و التّأويلاتُ، وابْتَعَدَ النّاسُ عن ظاهِرِ النُّصُوصِ، وجَعَلوا النَّظْرَةَ الفَلسَفيَّةَ للأُمور الأَصْلَ وما يُعْتَمَدُ عليه في تَفسير النّصُوص، وهكذا مَرّ التَّأويلُ بِمَرْحَلَتين: المَرْحَلَةِ الأولى وهي الّتي كانَ التَّأويلُ يَدُلُّ فيها على أَنّه النّظْرَةُ إلى المَعْنى الظّاهِرِ من النُّصوص، والمَرْحَلَةِ الثّانيَةُ وهي التي أَصْبَحَ يَدُلُّ فيها على البُعْدُ الفَلْسَفي للنُّصوصِ وتَحْميلِ النّصّ أَكْثَرَ مِمّا يَحْتَملُ من المَعاني.

أمّا التَّأويلُ النَّحْويّ فقد تَأَثَّرَ بالنَّظْرَةِ المَوْجودَةِ عِنْدَ المُفَسّرين، وأَخَذَ النُّحاةُ بالنَّظْرَةِ الفَلْسَفيَّةِ إلى النُّصُوصِ، ورَاحُوا بِتَأْويلاتِهم وتَقْديراتِهم يُغَيّرون المَعْنى الّذي يَدُلُّ عليه ظَاهِرُ النّصّ إذا ما خَالَفَ قَاعِدَةً من القَواعِدِ النَّحْويّة. ويَنْقُلُ السُّيوطي في هذا المَوضُوعِ قَوْلاً لأَبي حَيّانَ الأَنْدَلُسيّ في التَّأويلِ، قالَ (١): "قالَ أَبو حَيّانَ في شَرْحِ التَّسْهيلِ: التَّأويلُ إِنَّما يَسُوغُ إذا كَانَتْ الجَادَّةُ على شَيءٍ ثُمَّ جاءَ شَيءٌ يُخالِفُ الجَادّةَ فَيُتَأَوّلُ، أَمّا إذا كَانَ لُغَةَ طائِفَةٍ لَمْ تتكَلَّمْ إلاّ بِها فلا تَأويلَ".

فَهذا الكَلامُ يَدُلُّ على أَنّ النُّحاةَ يَذْهَبونَ إلى التَّأويلِ عِنْدَما يَكونُ هناك نَصٌّ يُخَالِفُ القَواعِدَ الّتي وَضَعوها، فَيَقُومونَ بِإِخْراجِ النّصّ عن المَعْنى الظّاهِرِ له إلى مَعْنًى آخَرَ يَتَناسَبُ مَعْ هذه القَواعِد، وهذا ما كانَ يَحْدُثُ عِنْدَ المُفَسّرين الّذينَ كانوا يُخْرِجونَ النّصّ عن المَعْنى الظّاهِر الذّي يُؤديه إلى مَعنىً آخَرَ يُوافِقُ آراءهم،

(١) الاقتراح ١٨٦.

وهذا تَأثُّرٌ طَبيعي، فقد نَشَأَتْ عُلومُ الدّينِ واللُّغَةِ في وَقْتٍ واحِدٍ وتَأَثّرت ببعضها، وفي كَلامِ أَبي حَيّانَ ما يُشيْرُ إلى أَنّ الأَصْلَ أَنْ لا يَكُونَ في تَفْسيرنا للكَلامِ تأويلٌ.

وأَخَذَ التَّأويلُ يَتّسِعُ عِنْدَ النُّحاةِ كَما اتَّسَعَ عِنْدَ المُفسّرين، ويَرى الدكتور محمد عيد أَنَّ النُّحاةَ قَدْ أَجْهدوا النُّصوصَ بالتَّأويلِ لأَنَّهم خَلَطُوا بَيْنَ أَمرين: المَعْنى الشَّكْلي والمَعْنى الفَلْسَفي، وَجَعَلوا من المَعْنى الفَلْسَفي أَساساً لِما يَجِبُ أَنْ تُؤَدّيه النّصوص(١).

وبناءً على ما تَقَدَّمَ يَرَى النُّحاةُ في القاعِدَةِ النَّحْوية أَساساً في تَفسير النُّصوصِ وإِيضاحِ المَعْنى، فَكُلُّ النُّصُوصِ يَجِبُ أَنْ تَنْدَرِجَ تَحْتَ هذه القاعِدَةِ، فإِذا جاءَ نَصٌّ يُخالِفُ القاعِدَةَ قالوا: شَاذٌّ، وهذا ما حَدَثَ لتَراكيبَ كَثيْرةٍ في العَرَبيّة، منها لُغَةُ مَنْ قال: أَكَلوني البراغيثُ، فهذه اللُّغَةُ قَدْ نُسِبَت إِلى أَكْثرِ مِنْ عَشْرِ قَبائلَ، وقد جاءت في القرآن الكريم والحديث الشريف، ومع ذلك قالوا: هي شاذّةٌ، وذَهبوا يُعرِبون هذا التركيبَ أعاريبَ مُخْتَلِفَة ابتَعدوا فيها عن المعنى.

وأَرى أَنَّ القاعِدَةَ النَّحْوِيَّةَ ضَرُورِيّةٌ في تَفسير النّصّ اللّغوي وضَبطه، وهُناكَ كَثيرٌ من القَواعِدِ النَّحْوِيّة سَاعَدَت الباحِثين في فَهْمِ النُّصوصِ، ولكنّ جَعْلَ هذه القَواعِدِ أَساساً للعَمليّة اللُّغويَّة أَخْرَجَ المَعْنى من هذه العَمَليَة، مع أنّ المَعنى هو أَساسُها، فمِنَ المُهِمّ وُجُودُ قَواعِدَ نَحْوِيّةٍ تَحْكُم العَمليةَ اللّغويّةَ، ولكن من المُهِمِّ أَيْضاً ألاّ تَكونَ هذه القَواعِدُ قَسْرِيَّةً تَحْكُمُ على نُصُوصٍ صَحيحَةٍ بالشُّذوذِ لِمُجَرّدِ أَنَّها خالَفَتْها.

وأرى أَنَّ جَعْلَ التَّأويلِ والتَّقْديرِ أَساساً في تَفسيرِ كُلِّ نَصٍّ وإِعْرابِه يُخْرِجُ النّصَّ عن المَعْنى الظّاهِرِ الّذي يَحْمِلُه، وتَكْثُرُ المَعاني والأعاريب في إِيضاحِ النَّصّ في حين إِنَّ المَعنى الّذي يَقْصِدُه المُتَكَلّمُ واحِدٌ لا غَيْرَ، وهذا تَعارُضٌ واضطِرابٌ، فالمَعنى واحِدٌ والأعاريبُ كَثيرةٌ مُخْتلِفَةٌ والتَّأويلاتُ كذلك؛ والسّببُ في هذا الاضطِرابِ

(١) انظر أصول النّحو العربي ١٨٢.

هو التّأويلُ والتَّقديرُ والمُبالَغَةُ في اسْتِعْمالِهما.

وقدْ جاءَ الإعْرابُ لِيُوضِّحَ المَعْنى الّذي يُريدُه المُتَكَلّمُ، فالمُعْرِبُ عِنْدَ إعْرابِه التَرْكيبَ يَضَعُ كُلَّ كَلِمَةٍ في بابٍ نَحْوِيٍّ، وهو الوظيفَةُ النَّحْوِيَّةُ الّتي تُمَثّلُها هذه الكَلِمَةُ، وهذه الوَظيفةُ النَّحْويّةُ مُرْتَبطَةٌ بِدَلالَةِ الكَلِمَةِ داخِلَ التّركيب، فَكَلِمَةُ (فاعِل) تَعْني مَنْ قامَ بالفِعْلِ، وكَلِمَةُ (مَفْعول به) تَعْني الشّيءَ الّذي وَقَعَ عليه فِعْلُ الفاعِلِ، وكَلِمَةُ (مَفْعول لأَجْلِه) تَعْني الغايَةَ من حُدوثِ الفِعْلِ.

وتُعْطي هذه الوَظائفُ النّحْويّةُ مَعْنًى يَراهُ المُعْرِبُ في التّرْكيبِ قَبْلَ إعْرابِه ، فهذا المَعْنى مُرْتَبِطٌ بِتَفْكيرِ المُعْرِبِ وفَهْمِه النَّصَّ، وأَفْهامُ المُعْرِبينَ وعُقولُهُم مُخْتَلِفَةٌ، وكذلك الأُسُسُ الّتي يَعْتَمِدونَها في الإعْراب، فلِذلكَ تَأتي أَعاريبُهُم مُتَباينَةً؛ فالبَصْريُّ والكُوفيُّ يَفْهَمان المَعْنى فَهْماً واحداً، ولكنّهما عنْدَما يَأتيان للإعْرابِ يَخْتَلِفان، فهذا يَضَعُ المِعيارَ النَّحْويَّ أَساساً لإعْرابِه، وإنْ لَمْ يَتَّفِقْ مع المَعْنى أَوَّلَه، وأَخْرَجَ النّصّ عن ظاهِرِه لِيَتَناسَبَ المَعْنى مَع المِعْيار، وذاكَ لا يَرى ما يَراه غَيْرُه.

وهذا الخِلافُ بَيْنَ النُّحاةِ في إعْرابِ النَّصّ يُعْطي النّصّ أَكْثَرَ من مَعْنى، وهولا يَحْمِلُ سِوى مَعْنًى واحدٍ أَرادَه المُتَكَلّمُ، والإعْرابُ لا يَنْفَصِلُ عن المَعْنى، فالخِلافُ بَينَ النّاسِ في الإعْرابِ يُؤَثِّرُ في فَهْمِ المَعْنى، كَما أَنَّ الخِلافَ في فَهْمِ النّاسِ للمَعْنى يُؤثِّرُ في الإعْرابِ، وقد قالوا: الإعْرابُ فَرْعُ المَعْنى، فالمَعْنى أَصْلٌ للإعْرابِ يَستنِدُ إليه المُعْربُ عِنْدَ إعْرابِه.

إنّ اخْتِلافَ النّاسِ في الإعْرابِ لَيْسَ نَتيجَةَ الفَهْمِ المُتَعَدِّدِ للنَّصّ كَما ذَكَرْتُ سابقاً،وإنّما نَتيجَةُ التّأويلِ والتَّمَسُّكِ بالمِعيار على حِسابِ المَعْنى، وقد دَخَلَ هذا الخِلافُ في إعْرابِ آياتِ القُرآنِ الكَريمِ، وأَثَّرَ هذا في المَعْنى الّذي يَتَلَقّاهُ النّاظِرُ في كُتُبِ التّفسير، فالمَعْنى الّذي يُقَدّمُه النُّحاةُ في أَعاريبِهم فيه تَبايُنٌ واضْطِرابٌ.

كِتابُ المشْكل في إعْرابِ القُرآن لِمَكّيّ بن أبي طالب

عُني النُّحاةُ بِإعْرابِ القُرآنِ وبَيانِ معانيه عناية لَمْ تَنَلْها أَشْعارُ العَرَبِ الّتي كانت مَنْبعاً للشَّواهِدِ عِنْدَ النُّحاةِ، ولكنّها لَمْ تَحْظَ بالاسْتِقلالِ في التّأليفِ كما تَناوَلَ النّحاةُ كِتابَ الله، فقد ظَهَرَتْ الكُتُبُ التي عُنيت بالقُرآن وإعْرابه مع بِدايات التّأليفِ النّحْوي، فكانَ أَوَّلَ مَنْ صَنَّفَ في هذا الفنّ أَبو عُبَيْدَةَ مَعْمر بنُ المُثَنّى في كِتابِه (مَجاز القُرآن)، ثُمّ تبعَتْه المُصَنّفاتُ من قُطْرُب والأخْفَشِ والكِسائي والفرّاء، وهؤلاء من أَئِمَّةِ اللُّغَةِ الّذينَ بَذَلوا جُهْداً في جَمْعِ اللغَةِ من البوادي ورافَقوا بِداياتِ التَّأليفِ النَّحْوي.

ويَنْبَغي التَّوَقُّفُ عِنْدَ تَسْمِياتِ النُّحاةِ كُتُبَهم، فَأَبو عُبَيْدَةَ يُسَمّيه: (مَجاز القُرآن)، والفرّاءُ والأَخْفَشُ والكِسائي (مَعانِي القُرآن)، والزّجّاجُ يَجْمَعُ بَيْن المَعانِي والإعْرابِ فيُسَمّي كِتابَه: (مَعانِي القُرآنِ وإعْرابه)، ولأَبي جَعْفَرٍ النّحاسِ كِتابان: (مَعانِي القُرآنِ) و (إعْرابُ القُرآن)، والفَرْقُ بَيْنَها كَبيرٌ.

وما هو ظاهرٌ أَنَّ كِتابَ أَبي عُبَيْدَةَ كِتابٌ لُغَويٌّ مُعْجَميّ، وهذا لا يَنْفي عنه أنّ فيه كَثيراً من المَواضِعِ قامَ أَبو عُبيدة فيها بالإعْرابِ أو بتَوضيحِ المَعْنى، أَمّا كِتابَا الفَرّاء والأخْفش فالاسْمُ هو (مَعانِي)، وهذا يَعْني أَنّهما يُعْنَيانِ بإيْضاحِ مَعانِي الآياتِ، وكُلُّ مَنْ يَقْرَأُ في هذين الكِتابَيْن يُدْرِكُ أَنَّهما من الكُتُبِ التي تُعنى بالإعْرابِ إلى جَانبِ المَعانِي، وتَسْمِيَةُ الزَّجّاجِ صادِقَةٌ في دَلالَتِها على مُحْتَوى الكِتابِ، أَمّا النّحّاسُ فَمَعانيه تَخْلو من الإعْرابِ إلاّ في مَواضِعَ قليلةٍ، وإعْرابُه يَخْلو من المَعانِي إلاّ نادِراً، والّذي أراه أنّ كُتبَ المَعانِي تَتَعَلَّقُ بأمْرَيْن: تَفسيرِ القُرآنِ بما ذَكَرَه أَهْلُ التَّأويلِ من مَعانٍ، وتَفسيرٍ نَحْوِيٍّ للقُرآن؛ أي: هناكَ رُؤيَةٌ نَحْويةٌ أَوّلاً وهذا التّفسيرُ مُسْتَنِدٌ إليها.

ومن ضِمْنِ هذه الكُتبِ كِتابُ (مُشْكِلِ إعْرابِ القُرآنِ) لأَبي مُحَمّدٍ مَكّي بن أبي طالبٍ القيسي، وهو كِتابٌ خاصٌّ بإعْرابِ ما أَشْكَلَ إعْرابُه من القُرآنِ في رَأْيه، ولا يَكادُ يَلْجَأ إلى التَّفسيرِ إلا في مَواضِعَ يُريدُ أَنْ يُؤكِّدَ فيها رأيَه في الإعْرابِ.

وقَد بَيّنَ مَكّيّ مَنْهَجَه في بِدايَةِ كِتابِه، فهو كِتابٌ خَلا من كَثيرٍ من الزّوائدِ في النّحْو واقْتَصَر على الإعْرابِ، قال(١): "وقد رَأيْتُ أَكْثَرَ مَنْ أَلّفَ الإعْرابَ طَوَّلَه بِذِكْرِه لِحُروفِ الخَفْضِ وحُروفِ الجَزْمِ وبِما هو ظاهِرٌ من ذِكْرِ الفاعِلِ، والمَفْعولِ، واسْمِ إنّ وخَبَرِها في أَشْباهٍ لِذلك يَسْتَوي في مَعْرِفَتِها العالِمُ والمُبتَدئ، وأغْفلَ كَثيْراً مِمّا يُحْتاجُ إلى مَعْرِفَتِه من المُشْكِلاتِ، فَقَصَدْتُ في هذا الكِتابِ إلى تَفسيرِ مُشْكِلِ الإعْرابِ وذِكْرِ عِلَلِه وصَعْبِه ونَادِرِه".

وترجع عناية النّحاةِ المُبَكّرةُ بالقُرآنِ وبَيانِ مَعانيه وإعْرابِه إلى كَونِ هذا الكِتابِ الكِتابَ المُعْجزَ المبينَ، وهو شَريعَةُ هذه الأُمَّةِ، فكانَ يَجِبُ على عُلَمائها أَنْ يَتَناوَلوه بالدّرسِ والتّحْليلِ، ليَنالوا بذلكَ شَرَفَ الحِفاظِ على هذا الدّسْتور، ويَصْدُقُ فيهم قَوله تعالى: ﴿إنّا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنّا لَه لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فهم جُنْدٌ مِنْ جُنُودِ اللهِ تَعالى.

وَتَتَّفِقُ هذه العنايةُ مَعْ سَبَبِ وَضْعِ عِلْمِ النَّحْوِ، فالمَعْلومُ في تاريخ النَّحْوِ أَنّ هذا العلمَ نَشَأَ بسبب كَثْرَةِ اللَّحْنِ في اللُّغَةِ حَتّى وَصَلَ إلى كِتابِ اللهِ، فَكانَ لِزاماً على العُلماءِ التّصَدّي لِهذا الفَسادِ في اللغةِ، فَوُضِعَ عِلْمُ النَّحْوِ، وكانَ أَوّلُ جُهْدٍ للنُّحاةِ في الحِفاظِ على كِتابِ اللهِ ما قامَ به أَبو الأسْوَدِ الدُّؤليّ من وَضْعِ الحَركاتِ على المُصْحَفِ، ثُمّ تَوالَت الجُهودُ بَعْدَ ذلك فَكانَ منها كُتُبُ المَعاني والإعْرابِ.

(١) المشكل ٦٣.

نَماذجُ من كتابِ المُشْكلِ

أولاً: الفاعل

قَولُه تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لأُولِي النُّهَى﴾ [طه:١٢٨]وقَولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة:٢٦].

يَرى المُفَسِّرون أَنَّ فاعِلَ (يَهْدِ) في الآيَتين هو ما يُفْهَمُ من الجُمْلَةِ (كَمْ) وما بَعْدَها، فالمَعْنى عِنْدَ الطّبري: أَفَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُم كَثْرَةُ ما أَهْلَكْنا قَبْلَهم من الأُمَمِ[١]، والمَعْنى عِنْدَ القُرْطبي: أَفَلَمْ يَتَبيّنْ لهم خَبَرُ مَن أَهْلَكْنا قَبْلَهم من القُرون[٢]، وبِمِثْل هذا قالَ أَهْلُ التَّأْويلِ، فالرِّوايَةُ الوحيدَة في هذه الآيةِ رُويت عن قتادة، قال[٣]: " قَوْلُه: ﴿كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُم من القُرونِ يَمْشُونَ في مَساكِنِهم﴾ لأنّ قُرَيْشاً كانت تَتّجِرُ إِلى الشّامِ، فتَمُرّ بِمَساكِنِ عادٍ وثَمودَ ومَنْ أَشْبَهَهُم، فَتَرى آثارَ وَقائِعِ اللهِ تَعالى بِهم، فلِذلكَ قالَ لَهم: أَفَلَمْ يُحَذّرْهم ما يَرَوْنَ مَنْ فَعَلْنا بِهِم بِكُفْرِهم بِنا نُزُولَ مِثلِه بِهِم".

وهذا ما يُفْهَمُ من ظاهِرِ الآيَة، فالمَعْنى على ما ذكَر الطّبَري، قالَ القَفّالُ[٤]: جَعَلَ كَثْرَةَ ما أَهْلَكَ من القرونِ مُبَيّناً لهم" وهو ما عليه كَثيرٌ من المُفسّرين، ويُؤيّدُ هذا المَعْنى ما ذكره الطبَريّ منْ قِراءةِ عبدِ الله بن مسعود: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُم مَنْ أَهْلَكْنا﴾[٥]، ولكنَّ النُّحاةَ لَمْ يَكْتَفوا بهذا الوضوحِ في المَعنى، فقد اختَلَفوا في تَعْيينِ فاعِلِ:

(١) انظر تفسير الطبري ٨/ ٤٧٥.

(٢) انظر تَفسير القرطبي ١١/ ١٧٢.

(٣) تفسير الطبري ٨/ ٤٧٥.

(٤) فتح القدير ٣/ ٥١٥ والتفسير الكبير للرازي ٢٢/ ١٣٢.

(٥) انظر القراءة في تفسير الطبري ٨/ ٤٧٥..

(يَهْدِ)، والسَّبَبُ في هذا الخلاف قَاعِدَتان نَحْويّتان، الأولى تَقولُ: إنَّ (كَمْ) لَها صَدْرُ الكَلامِ ولا يَعْمَلُ فيها ما قَبلَها، والثانيةُ أَنَّ الفَاعِلَ لا يَكُونُ جُمْلةً، فالسَّبَبُ في الخِلافِ قَسْرِيَّةُ القَواعِدِ النَّحْويَّةِ لا السَّعْيُ في الوصولِ إلى مَعنى الآيَةِ الكَرِيمَةِ.

وقد ذَكَرَ صاحِبُ المُشْكِلِ في هذا المَوضِعِ ثَلاثَةَ آراءٍ للنُّحاةِ، هي:

الأَوّلُ : مَصْدَرٌ للفِعْلِ مُضْمَرٌ ، قالَ[١]: "فاعِلُ (يَهدِ) مُضْمَرٌ ، وهو المَصْدَرُ تَقْديرُه: أَفَلَمْ يَهْدِ الهُدى لَهُم "، وأَرى أَنّ هذا الرَّأيَ مُتَطَوِّرٌ مِنْ رَأيٍ آخَرَ نُسِبَ لِلمُبَرِّدِ، فهو يَرى حَذْفَ الفاعِلِ ويُقَدِّرُه بالهُدى والنّظر والاعْتِبارِ[٢]، وهذا أَحْسَنُ ما يُقَدَّرُ عِندَ ابنِ عَطيّة[٣]، واعْتُرِضَ عليه بأنَّ الفاعِلَ لا يُحْذَفُ عِنْدَهم[٤]، فانْتَقَلَ الرَّأْيُ من التَّقْديرِ إلى الإِضْمار، قالَ أَبو حيانَ[٥]: " وتَحْسينُه أَنْ يُقالَ: الفاعِلُ مُضْمَرٌ تَقديره: يهدِ هو، أي: الهدى "، فهذان رَأْيانِ وليسا رَأياً واحِداً، وأَحَدُهما مُتطوِّرٌ من الآخر.

والمَعنى في هذا الرّأيِ أَنَّ الهُدى هو مَنْ قامَ بتَبيينِ كثْرَةِ مَنْ أُهْلِكُوا، وليسَ الذّي تَبَيّنَ هو كَثْرَةُ مَنْ أُهْلِكوا، والمَفْعولُ به في هذه الآيةِ هو جُمْلَةُ (كَمْ أَهْلَكْنا)، فالمَعنى على هذا أَنّهم اهْتَدوا إلى كَثْرَةِ مَنْ أُهْلِكوا عن طريقِ الهدى أوْ أَنْ يَكونَ اللهُ قد ألهَمَهم هذه المَعْرِفة.

الثّاني: إِضْمارُ الفاعِلِ، قالَ[٦]: "وقيلَ: الفاعِلُ مُضْمَرٌ على تَقْديرِ الأمْرِ،

(١) المُشْكِل ٤٧٤ وانْظر هذا الرّأيَ في تفسير القرطبي ١١/ ١٧٢ وتفسير البَحْر المحيط ٦/ ٢٨٨ –٢٨٩ والدّرّ المصون ٨/ ١١٩ وفتح القدير ٣/ ٥١٥.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط ١١/ ١٧٢ والمحرر الوجيز ١٠/ ١١٠ والدّرّ المصون ٨/ ١١٩.

(٣) انظر المحرر الوجيز ١٠ / ١١٠.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٩ والدرّ المصون ٨/ ١١٩..

(٥) تفسير البحر المحيط ٦/ ٢٨٩.

(٦) المشكل ٤٧٤ وانظر هذا الرأي في تفسير القرطبي ١١/ ١٧٢ وفتح القدير ٣/ ٥١٥ والدر المَصون ٨/ ١١٩ ومَعاني القرآن وإِعْرابه للزّجّاج ٣/ ٣٧٩.

تَـقْديرُه: أفلَمْ يَـهدِ الأمرُ لَهُم كَـمْ أَهلكْنا "، وهو رَأيُ الزّجّاجِ، قالَ في مَعانيه (١): " فالمَعْنى: أَفَلَم يُبَيَّنْ لَهُم الأَمْرُ بِإِهْلاكِ مَنْ قَبْلَهم من القُرون "، وذَهَبَ بَعْضُهم إلى الرّبْطِ بَينَ هذا المُضْمَرِ والمُضْمَرِ في الرَّأيِ الأوَّلِ، ورأى أَنّ حَقيقةَ (الأمْرِ) هاهنا هو الهُدى(٢). وأَرى أَنّ الزّجّاج قد بيّنَ رَأيَه بحيثُ لا يَدَعُ فُرْصَةً لتَأويلِه أو تَحويره لِيَتَجاوَبَ مع آراءٍ أخْرى، ففَسّرَ (الأَمْرَ) مُباشَرَةً، وهو إِهْلاكُ مَنْ قَبْلَهم،وهذا ظاهرُ مَعنى الآيَةِ الّذي ذَكَرْناه آنفاً، وإنّما خَرَجَ عن هذا المَعْنى للأسْبابِ التي ذكَرْناها.

والفَرْقُ في المَعنى بَيْنَ الرّأيَيْنِ في تَقْديرِ المُضْمَرِ، فالفاعِلُ في الأَوَّل هو الهدى أو ما أَلْهَمَهم الله به، وهم لَمْ يُحَدِّدوا مُضْمَراً واحِداً يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ منه المَعْنى الّذي يُريدون، قالَ في الدرّ المصون (٣): " تقْديرُه الهدى أو الأمرُ أو النّظر أو الاعْتبار " فأيْنَ المَعْنى في هذه التَّقْديرات ؟! ولَعلَّ من المُلاحظ أَنّ هذه التَّقْديرات قَد أفْسَدت المَعنى بِسَببِ ما فيها من تَكَلّفٍ وخُروجٍ عن ظاهرِ النّصّ، وعِنْدَما فَسَّرَ الزَّجّاجُ ما أَضْمَرَه حَمَلوه على الرّأيِ الأوَّلِ.

الثّالث: الفاعِل (كَمْ)، قالَ (٤): " وقالَ الكوفيّون: (كَمْ) هو فاعِلُ (يَهْدِ)، وهو غَلَطٌ عِنْدَ البَصْرِيّين ؛ لأَنّ (كم) لها صَدْرُ الكَلامِ، ولا يَعْمَلُ ما قَبْلَها فيها ". وأرى أَنّ هذا سُوءُ فَهْمٍ لِرَأيِهم، فَهُمْ لَمْ يَقُولوا: إِنَّ (كَمْ) فَاعِلٌ، وإِنْ قالها بَعْضُهم فالمَقْصُودُ منها جُمْلَةُ (كم) لا (كم) ذاتها، فهذا هو الفَرّاءُ يَذْكُرُ أَنَّ (كَمْ) في مَوضعِ نَصْبٍ لا في مَوضعِ رَفْعٍ، وهو خَيْرُ مَنْ يُمَثّلُ أَهْلَ الكوفَةِ.

قالَ الفَرّاءُ في مَعانيه (٥): " و(كَمْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ لا يَكون غَيْرَه، ومِثْلُه

(١) مَعانِي القرآن وإعْرابه للزّجّاج ٣/ ٣٧٩.

(٢) انظر فتح القدير ٣/ ٥١٥ والدرّ المصون ٨/ ١١٩.

(٣) الدُّرُّ المصون ٨/ ١١٩.

(٤) المشْكِل ٤٧٤ وانظر هذا الرّأيَ في تفسير القرطبي ١١/ ١٧٢ وتفسير البحر المحيط ٦/ ٢٨٩والتبيان ٢/ ٩٠٧ والدر المصون ٨/ ١١٨–١١٩ ومَعانِي القُرآن للفَرّاء ٢/ ١٩٥ والكشاف٢/ ٤٥١.

(٥) معانِي القرآنِ للفرّاء ٢/ ١٩٥.

في الكَلامِ : أوَ لَمْ يُبين لك مَنْ يَعْمَل خَيْراً يُجْزَ به، فجُمْلَةُ الكَلامِ فيها مَعنى رَفْعٍ، ومِثْلُه أَنْ تَقُولَ ، قد تَبَيَّنَ لي أَقامَ عَبْدُ اللهِ أَمْ زَيْدٌ" ، فَهَلْ أَرادَ أن تَكونَ الهَمْزَةُ وَحْدَها في مَوضعِ رفْعٍ؟ !، وهو رَأْيُ الزَّمَخْشَريِّ في الكَشّاف، قالَ (١): "فاعِلُ (لَمْ يَهْدِ) الجُمْلَةُ بَعْدَه، يُريْدُ: أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ هذا بِمَعناه ومَضْمونه" .

فالمَعْنى عِنْدَ الكوفيّينَ والزّمَخْشَري أَنّ الفاعِلَ هو ما يُفْهَمُ من مَعْنى الجُمْلَةِ الّتي تَصَدّرَتْها (كم) الخبريةُ، وهو : أَلَمْ يُبَيَّنْ لهم كَثْرَةُ ما أَهْلَكنا قبلهم ؟ فكَثْرَةُ من أَهْلكْهم رَبُّ العالمين هو ما يُعْتَبَرُ به وتُؤخَذُ الدُّروسُ منه، أَمّا الرأيُ الأوَّلُ فالنّظَرُ يُعْطي العبرة،أو الهدى أو الاعتبار أو الأمر كما في الرَّأيِ الثّالث، فالمعنى مُخْتَلِفٌ، وهو غَيْرُ مَقْبولٍ عَقْلاً فالعبرةُ لا تُعطي العبرة ولا النَّظْرَة تُعْطيها، وإِنّما الأَمْرُ الذي نَنْظُرُ إِليه هو ما يُقَدِّمُ لنا دَرْساً وعِبْرةً.

وهناكَ رَأيٌ في هذه المَسْألة يحْمِلُ مَعنى رَأيِ الكوفيّين ولكنّه تَغيّر ليُناسِبَ القَواعِدَ النَّحْويّةَ القَسْرِيَّةَ، وهو ما ذَهَبَ إِليه العكبري والحوفي حَيْثُ رَأيا أَنّ الفاعِلَ ما دَلَّ عليه (أَهْلكْنا)، أَيْ: إِهْلاكُنا، والجُمْلَةُ مُفَسّرةٌ له (٢)، وهو رَأيُ الكوفييّن نفسُه ولكن بَعْدَ أنْ أَبْعَدَ (كَم)،فالفاعِلُ مُضْمرٌ يُفسِّرُه ما دَلّ عليه من الكلامِ، وسَبَبُ الإِضْمارِ هو البُعْدُ عن قاعِدةِ (كم) ، فالقاعِدَةُ النّحْويةُ كانت سَبباً لإِضْمار ما هو مَوجودٌ.

وفي المَسْألَةِ رَأيانِ آخران، الأَوّل: الفاعل ضَميرُ اسْمِ الله تَعالى، والمَعنى: أَفَلَمْ يُبَيّنْ اللهُ لهم العبرَ (٣)، ويَعْضُدُه قِراءةٌ لابنِ عَبّاس والسّلمي: " أَفَلَمْ نَهْدِ " بالنّون(٤)، والثّاني: أَنّه ضَميرُ الرسولِ ﷺ؛ لأَنَّه هو المُبَيّنُ لهم(٥).

(١) الكشّاف ٢/ ٤٥١.

(٢) انظر التبيان ٢/ ٩٠٧ والدر المصون ٨/ ١١٨وتفسير البحر المحيط ٦ / ٢٨٩.

(٣) انظر الدرُّ المصون ٨/ ١١٧ والتبيان ٢/ ٩٠٧.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط ٦/ ٢٨٨ تفسير النسفي ٣/ ٦٩والتفسير الكبير للرازي ٢٢/ ١٣٢.

(٥) انظر الدُّرّ المصون ٨/ ١١٩.

ثانياً: المصدر والإغراء

قَولُه تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾ [النساء:٢٤].

تَتَحَدَّثُ هذه الآيات عن بَعْضِ الأحْكامِ الشَّرْعِيَّةِ الّتي أَلْزَمَ اللهُ بها المُسْلِمينَ، وهي تَابِعَةٌ في مَعْناها لآيَةٍ سَابِقَةٍ تَتَحَدَّثُ عن تَحْرِيمِ نِكاحِ الأُمَّهاتِ والبَناتِ والأخواتِ وغَيْرِهن من المَحارِمِ، وهي قَولُه تَعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأخِ وَبَنَاتُ الأخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللاّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الأخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [النساء:٢٣]، فَجاءت هذه الآيَةُ مُكَمِّلَةً لِما حَرَّمَه اللهُ على عِبادِه فَحُرِّمَت علينا المُحْصَناتُ من النِّساءِ، وهنَّ ذَواتُ الأَزْواجِ، فَمَعْنى الآيَةِ: كُلُّ النّساءِ المُزَوّجاتِ حَرامٌ عليكم إِلاّ من كُنْتُم تَمْلِكون عِصْمَتَهُنَّ بالنِّكاحِ وتَمْلِكون الرَّقَبَةَ بالشِّراءِ(١).

فَهاتانِ الآيَتانِ تَتَضَمَّنانِ أحْكاماً شَرْعِيَّةً كَتَبَها اللهُ علينا،، وجاءَ بَعْدَ ذلك ما يُؤكّدُ هذه الفُروضَ والأَوامِرَ ووُجُوبَ التزامِها ، وهو قَوْلُه: " كِتابَ اللهِ عليكم "، وقَدْ فَسَّرَ أَهْلُ التَّأْويلِ هذا القَوْلَ بِوَجْهَيْن: وَجْهٍ رَفَضَه المُفَسّرون، فَقَد رُوي عن عُبيدة السّلماني وعَطاء وعُمر بن الخَطّاب وابنِ عبّاس أَنَّ المُرادَ بالكِتابِ هاهنا هو ما

(١) فَتْح القدير ١/ ٥٨٤.